المبحث الأول

رأي د. محمد حبش في النسخ/ الليبرالية والإسلام، وهذا البحث نشره الدكتور على موقع التجديد بتاريخ 20/ 5/ 2010.

1 ـ الليبرالية والإسلام/د. محمد حبش:

يبدو سؤال الليبرالية في الإسلام شائكاً ومعقداً تماماً كسؤال الإسلام في الليبرالية، فالتياران الفكريان ينتميان إلى منظومتين مختلفتين، ويبدو سؤال المرجعية حاسماً، إذ تحيل الأولى إلى الإنسان بأنماط وجوده الشخصية والاعتبارية ولا تفترض أي كلاني أو ميتافيزيقي في حاجات الإنسان الحقيقية، فيما يختار الإسلام جواباً غيبياً سماوياً لا يتطلب أكثر من الإحالة على الوحي.

ولكن المسألة ليست بهذه الصورة من التناقض، فلا الليبراليون يطالبون بحياة أبيقورية، ولا الإيمانيون يطالبون بكهنوت مفارق، بل يتبادل كل منهما موقع الآخر ويتداعى كل فريق للزج بنفسه في حمأة خيار زميله وذلك توكيداً على ثقافة المشترك.

في محاضرته في مركز الدراسات الإسلامية قال حسن حنفي: لقد فشلت مرتين، فشلت مرة حين حاولت أن أنتج تياراً إسلامياً داخل الطيف الماركسي، وفشلت ثانياً حين حاولت أن أوجد تياراً ماركسياً داخل الطيف الإسلامي، ولم يقل بعد ذلك ما توقعنا أن نسمعه بعد مثل هذه التصريحات: الشرق شرق، والغرب غرب، ولن يلتقيا.

وعادة ما يكون البحث عن مشترك إسلامي ليبرالي مثل طبخة البحص، إذ يتوجب من البداية انفصال المشروعين، فليس في الليبرالية مكان لحاكمية الله وليس في الإسلام حاكمية الهوى.

إن موقفي يتلخص في أن الليبرالية والأصولية تياران تحركا داخل المجتمع الإسلامي، وأن من المنطقي أن ندرسهما في إطار متقابلين داخل الأمة وليس خارجها، ويمكن دراسة ذلك تاريخياً ضمن عنوان الرأي والنص، أو الرواية والدراية، أو الفقهاء والظاهرية، أو أهل الحديث وأهل الرأي، وهي تسميات شهيرة في التاريخ الإسلامي،

وربما كان التأمل في دلالاتها هادياً في فهم حقيقة هذا الانفصام بين الليبرالية والأصولية في الإسلام.

ولعل أفضل دراسة اطلعت عليها في هذا السبيل للكاتب السعودي عبد الله البريدي وعنوانها: السلفية والليبرالية، وهو موقف هام إذ لم يجعل الرجل الليبرالية نقيضاً للإسلام بل اعتبرها نقيضاً للتفكير السلفي الذي يعيش في أتون النص ولا يخرج من إساره، فيما اعتبر أن الإسلام يتسع للفكر السلفي والليبرالي جميعاً.

من وجهة نظري فإن الليبرالية ليست مفهوماً معانداً للعقيدة الإسلامية، وعلى الأقل ليست كذلك في فهم النبي نفسه، فقد كان ذلك المجدد الرهيب على الرغم من اعتصامه بالوحي في كل ما يقرره من نصوص وإشارات، ولكنه كان لا يتردد في تجاوز النص الديني إذا تأكد أن المصلحة بخلافه، ولكنه في ذلك كله لم يكن مضطراً لإعلان تجاوزه للغيب، لقد كان في الواقع يقرر باحترام أنه في حاجة إلى تطور جديد في دلالة النص، ولا بأس أن يقف أمام العالم في مشروعه الجديد تحت عنوان عريض وصريح وهو النسخ، وقد مارس النسخ في أكثر من عشرين مرة على الأقل، كان يواجه فيها نصوصاً قرآنية لا تحتمل التأويل ولا الجدل، وهو المعنى الذي أشرت إليه في الرباعيات التي كتبتها:

أيها الصادق كم من وقفة ... قمت فيها ناسخاً حكم السماء

وشجاعاً كنت في تغييرها ... يا لنا أتباع شؤم جبناء

ومع أنه كان يقدم نفسه في غاية الخضوع لنص الوحي، إن أتبع إلا ما يوحى إلي، وما أنا إلا نذير مبين، ومن أظلم ممن افترى على الله الكذب أو قال أوحي إلي ولم يوحَ إليه شيء، ومن قال سأنزل مثلما أنزل الله، قل ما كنت بدعاً من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم إن أتبع إلا ما يوحى إلي، ولكن هذه الحواجز جميعاً لم تكن لتحول بينه وبين خياره الحكيم في كل ما يحتاجه مشروعه النهضوي الذي كان يسعى إلى بنائه بكفاءة واقتدار.

تبدو ظاهرة النسخ لاهوتية مفارقة مستعلية، ويتم فقهياً اختزال دور الإنسان فيها إلى حد المتبع الخاضع، ولكنها في الحقيقة ليست كذلك إنها في الواقع موقف ليبرالي خطير يقف فيه الإنسان في مواجهة نص الغيب، ويطالب السماء أن تقدم نصوصاً أكثر تلبية لحاجات الناس، وبعد سلسلة من المطالبات يتم تجاوز النص القديم بواحدة من اثنين إما باستحضار

نص علوي يعالج الحالة المتعسرة، وفي حين لم يتوفر السبيل لمجيء نص سماوي فإن المبادرة التي مارسها النبي نفسه أدت في كثير من الأحيان إلى تجاوز النص القرآني، وعلى سبيل المثال نذكر هنا سلسلة مواجهات بين المطلب الليبرالي والصورة النصية التي كانت تنتهي دائماً بتحقيق المطلب الواقعي للأمة وبعد ذلك يتم التعامل مع النص وفق واحد من الخيارات الجريئة التي اعتمدها الفقهاء ونصوا عليها صراحة ولا بأس من تسمية هذه الأدوات، وإن كان الفقه المعاصر يعجز عن تصور الليبرالية التي تعامل بها الفقهاء الأوائل مع النص الديني، وهي: تخصيص العام، وتقييد المطلق، وتأويل الظاهر، وفي حالات كثيرة الوقف في النص، وفي عشرين حالة على الأقل القول بنسخ النص واستبدال ما هو خير منه.

وفي تقرير هذه الحقيقة فإنني أستعين بأربعة أمثلة من التطور الليبرالي في التشريع الإسلامي، وقد اخترت أربعة من هذه الأدلة وقعت في مسائل جوهرية ومركزية في الإسلام، وهي القبلة والخلافة والحدود والرقيق.

القبلة: بدت القبلة أكثر مظاهر الدين رسوخاً وخضوعاً وأقلها تعرضاً للاجتهاد، ومع ذلك فقد تم تعديل القبلة مرتين لمواجهة واقع سياسي ضاغط، فحين أنكره قومه واعتبروا رسالته ملعونة في مكة، أعلن أن سيتحول في قبلته صوب بيت المقدس، حيث أهل الكتاب القديم ومن المفترض أنهم سيوافقون على رسالته، ولكن حين تيقن من إنكارهم للنبوة الجديدة وأصبح حراً في قراره في المدينة أعلن التحول إلى مكة من جديد: ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره.

الخلافة: وهي من أهم أركان الشريعة، وبها عماد الدين، وقد كانت وراء انقسام المسلمين تاريخياً إلى أحزاب وملل، ولكن الشريعة مع ذلك لم تفرض نمطاً واحداً في شكل الحكم وإنما ترك ذلك للأمة تختار لنفسها ما تفرضه مصالحها الكبرى، وخلال الخمسين عاماً الأولى من الخلافة بعد الرسول كانت هناك أكثر من سبعة أنماط لتداول السلطة، فقد جاء اختيار أبي بكر عن طريق أهل الحل والعقد، والبيعة المباشرة فيما اختير عمر بالإيصاء من الخليفة الراحل، واختير عثمان عن طريق مجلس الخبراء واختير علي عن طريق انقلاب عسكري، واختير معاوية عن طريق مصالحة وطنية وتوافق سياسي فيماجاء اختيار يزيد عن طريق الوراثة المحضة: الحكم العضوض.

الحدود: كانت الحدود حكماً تقرره المؤسسة القضائية الإسلامية، ولكن هذا الشكل من الحدود تم تعديله عدة مرات في حياة النبي الكريم، وكمثال على ذلك حد الزنا وحد الشذوذ الجنسي فقد تحولت عدة مرات وتركت بعد ذلك لتقدير الفقهاء، أما حد الخمر فإنه ظل يتردد بين الحد المفتوح وبين أربعين جلدة ثم ثمانين جلدة في عهد عمر باجتهاد علي، وتعددت الآراء بعد ذلك حتى لا يعرف لحد شرب الخمرة وجه واحد وإنما هو دائر بين اجتهادات القضاة في العالم الإسلامي، أما حد السلوك الجنسي المثلي فقد ظل غائماً وتردد الفقهاء في مواجهته بين إقرار كما في الأدب العربي الطافح بالإشارة إلى ثقافة الغلمان وتسميه هؤلاء بأسمائهم أعاينهم في كتب الفقه والأدب، وسيفاجأ المرء بحجم انتشار ظاهرة المثلية في الثقافة الإسلامية، وأحيل هنا على ما كتبه الباحث المقتدر في رصد هذه الظاهرة في حين أن تياراً آخر من الفقهاء رأى في هذه الأفعال جريمة نكراء ولم يتردد في الحكم بوجوب قتل الفاعل والمفعول به!.

الرقيق: لقد ظلت النصوص القرآنية تذكر الرقيق بواجب الخضوع والطاعة والسمع والإنابة، وفي القرآن الكريم نحو اثنين وعشرين موضعاً تذكر فيها الإماء والعبيد، ولاشك أن روح الآيات طافح بوجوب خضوع الإماء والعبيد للسادة والاستجابة لما يقررونه، ولكن الأمة تمكنت بعد عهد من الزمن من اعتبار ذلك أمراً تكرهه روح الشريعة التواقة إلى الحرية، وتم إلغاء الرقيق ويكاد يجمع الخطاب الإسلامي المعاصر اليوم على أن من محاسن الإسلام أنه ألغى الرق في برنامج حكيم وطويل، مع أن النصوص لا تساعد على ذلك أبداً، ولكنه تطور الأمة في سياقها الحر للبحث عن المعرفة والحقيقة والعدالة.

إن الأمثلة الأربعة التي أشرنا إليها تعتبر من أصول الإسلام الكبرى، ولا يتصور أنها محل للجدل والنقاش، ولكن الواقع يشير بشكل صارخ أن الأمة تعاملت مع النص نفسه بروح المصلحة الحقيقية للناس، وفي السنة قام العلماء برد آلاف الأحاديث التي لا تستجيب لهذه المطالب، أما في القرآن فلم يرد أحد نصاً من القرآن ولكن تم الاعتراف بأن أكثر من خمسمائة آية في القرآن لا تفهم على ظاهرها ويمكن أن يتطور فهمها وتأويلها من عصر لآخر بما يستجيب لحاجات الناس.

لقد اخترت في الواقع أشد أشكال الشريعة تناقضاً مع الليبرالية وهو الحقل التشريعي إذ المفترض في التشريع أن يعكس إرادة الوحي، وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم، ومن يعصِ الله ورسوله فقد ضلالاً مبيناً.

ومع أن هذه النصوص حاسمة بالمطلق لجهة تأكيد العجز التشريعي لدى الإنسان ووجوب الانصياع لإرادة السماء ولكن الاستثناءات أكثر من أن تحصى، ولو جمعنا ما ورد في باب الناسخ والمنسوخ والخاص والعام والمقيد والمطلق والمؤول والظاهر لأمكننا أن نقول دون أدنى تردد إننا نتحدث عن أكثر من ثلاثة أرباع الشريعة، وقد تولت إنجاز رغبات الناس ومصالحهم الحقيقية.

وقد كان الناس يعجبون من قدرة النبي على تجاوز النص الغيبي والانخراط في سياسات واقعية تستجيب لحاجات الناس، وفي هذا السبيل قالت عائشة مستغربة: ما أرى ربك إلا يسارع في هواك، وكانت في ذلك تبدي حيرتها ودهشتها من قدرة الرسول الكريم على الاستجابة لواقع الحال على الرغم من قيود الوحي التي تثقل كاهله، ولكنه كان قادراً على أن يأتي بجديد لدى كل تحدٍ يواجهه، ولو كان هذا التحدي من نص الغيب نفسه، وهو معنى أشرت إليه مراراً في رباعياتي:

أيها الصادق أشواقك في غا ... رك العالي شفاء للقلوب
كنت تلقيها على سمع الد ... جى وتلقاها على جنح الغيوب

رب آيات من الصرف الصراح ... رتلتها ألسن المستغفرين
قد تبدى ذات يوم شأنها ... لم تخف! أسقطتها قول اليقين

أيها الصادق كم من نكبة ... قد نكبناها بنص مسند
لم تكن تعلم لما قلتها ... أنها دستورهم للأبد

أما هو فقد كان لا يتردد في أن السبت جاء من أجل الإنسان، وليس الإنسان من أجل السبت، ومراراً رتل الآيات بمحضر من الصحابة ثم استجمع شجاعته وقال: هذه الآية منسوخة لا يحل العمل بها فيها، وأسقطها أحياناً من النص القرآني، وتركها أحياناً

أخرى، وأسس لمن بعده من العلماء أن يقول بعالي الصوت هذا نص عام يجب تخصيصه، وآخر مطلق يجب تقييده، وثالث ظاهر يجب تأويله، ورابع نص متشابه يجب التوقف فيه، إلى غير ذلك من آلات المفسرين التي تؤكد كلها حقيقة واحدة وهي أن النبي الكريم لم يجد في هذه النصوص التشريعية أغلالاً تعرقل مشروعه النهضوي بقدر ما رأى فيها مصابيح نور تضيء له دربه من غير أن تقيد كفاحه من أجل التنمية والبناء.

لقد اقتصر هذا المقال على بيان القدرة الليبرالية للإسلام في أمر التشريع، أما في السياسة فلاشك أن الأفق الليبرالي الذي تمت ممارسته خلال التاريخ الإسلامي مدهش ومحير، ووجد الفقهاء من يبرر لهم الحكم العضوض وولاية العهد ونظام الدواوين والخراج والأجناد والبيعة والوصاية، ومضى بعض المرتزقة من الفقهاء لتبرير السلوك الشخصي للخلفاء مما يعارض القيم الإسلامية الأصيلة، وفاحت في قصور الخلفاء رائحة الخمر والفاحشة والمجون ورواها كتاب الأدب يستحلونها لهم، ولم يكونوا يرون أنها تغض من أقدارهم أو حاجاتهم أو نواياهم.

لست هنا لأبرر ما صنعه الخلفاء، وليس لدي أدنى شك بأن ما مارسوه كان مشيناً ومخزياً، ولكنني هنا من أجل أن أقول إن قدرة الفقه الإسلامي على الاستجابة للمطلب الليبرالي كانت مدهشة، وإن أدوات الفقه الإسلامي التي كانت جاهزة لتبرير الاستبداد هي جاهزة أيضاً للإلزام بالمطلب الديمقراطي، والمسألة انتقائية بامتياز، وما أبرئ نفسي، وليس لدي ما أضيفه لهذه الحقيقة غير قول الأول: اختيار الرجل قطعة من عقله.

2010/5/20

2 ـ خطاب مفتوح إلى د. محمد حبش رداً على مقاله في الليبرالية والإسلام المنشور بتاريخ 2010/5/20:

بعد أخذ ورد وتردد وحيرة، حزم الدكتور محمد حبش أمره، وأفصح عما كان يستحيي من إعلانه للناس من آراء هامة وخطيرة، فيما يخص دور الوحي في التشريع، سواء أكان ذلك من نصوص كتاب الله أو سنة رسوله، وأعلن بشكل صريح لا يقبل التأويل اعتقاده في طريقة تعامل الرسول (ﷺ) مع نصوص كتاب الله سبحانه وتعالى، فهو يرى أن الرسول صاحب مشروع نهضوي، يقوم بدور المتلقي عن الله نصوص القرآن، ونتيجة تفاعل هذه النصوص

مع المجتمع أفراداً وجماعات، فإما يثبت مع الزمن صحة هذه التشريعات في قضائها لمصالح الناس السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو أن بعض نصوصها كانت عثرة أمام تقدم المجتمع ومعيقة للرسول (ﷺ) في مشروعه الحضاري تحت هذه الظروف يتدخل سبحانه وتعالى فينسخ بعض النصوص المعيقة لتقدم المجتمع، أو أن الرسول (ﷺ) يرفع إلى الله سبحانه وتعالى حاجات المجتمع المتجددة والضرورية للتقدم والازدهار، فيغير الله سبحانه وتعالى نصوص الوحي بناء على اقتراحات من الرسول (ﷺ) نظراً لعيش الرسول (ﷺ) في مجتمع متجدد الاحتياجات حتى يستمر مشروعه النهضوي في التقدم والارتقاء في تحقيق ضرورات وحاجات الدولة والفرد والمجتمع.

ـ الغريب أن الحكم بن هشام (أبو جهل)، والوليد بن المغيرة، والكثير من عقلاء قريش وسفهائهم، قد فهموا معنى (لا إله إلا الله محمد رسول الله)، ورفضوها عن وعي وعلم، وقالوا: أما الإيمان بهذا فلا، لأنهم فهموا أن هذه العقيدة تعني أن لا خالق إلا الله ولا معبود بحق إلا الله، وأن محمداً يوحى إليه من الله، وهذا يكلفهم أن يرموا بآلهتهم وواقعهم الفكري والحياتي الفاسد في صندوق القمامة.

ـ اعتقاد المسلم هو، النبي يبلغ العقائد والرسول يبلغ تشريعاً، وأن الواقع ليس مصدراً للتفكير بل هو موضوع للتفكير، وإن غاية إرسال الأنبياء والرسل هي تغيير الواقع البشري الفاسد وليس الخضوع لهذا الواقع وجعله مصدراً للتشريع من خلال رغبات الناس وأهوائهم، وإلا لما كان هناك لزوم للأنبياء والرسل، على اعتبار أن المصلحين والمفكرين ليسوا قادرين على حل مشاكل الناس العقائدة والحياتية بالشكل الذي يملأ العقل قناعة والقلب طمأنينة، بينما عرّفت الماركسية الفكر بأنه انعكاس للواقع على الدماغ، والفكر نتاج العقلية التاريخية للمجتمع، فوصل ماركس إلى أن المادية التاريخية بقوانينها الصارمة هي التي تحدد الحالة العقلية للمجتمع وبذلك يصبح الواقع هو مصدر التفكير وهو الحاكم على أفعال العباد، ولا لزوم لفرضية وجود إله.

ـ الليبراليون الغربيون لم يؤمنوا بما توصل إليه ماركس من قوانين صارمة، بل تركوا الخيار للمجتمع ليقرر طريقة عيشه، لأن الناس أعرف بضروراتهم الحياتية في السياسة والاقتصاد، وإن على القوانين أن تتغير بطريق الاختيار الحر، عندما تجد أكثرية

المجتمع أن القوانين الحالية قاصرة عن تلبية مصالحهم التي تمكنهم من السعادة في الدنيا، حسب تصورهم لاحتياجات الغرائز والحاجات العضوية المتغيرة والمتعددة والمتجددة، أي أن العقل هو الحاكم على أفعال العباد وليس الله سبحانه وتعالى.

ـ حتى لا أطيل على القارئ فإن الدكتور حبش قد لخص اعتقاده بقوله: (بأن الرسول المجدد الرهيب على الرغم من اعتصامه بالوحي في كل ما يقرره من نصوص وإشارات، ولكنه كان لا يتردد في تجاوز النص الديني إذا تأكد أن المصلحة بخلافه ولكنه في ذلك كله لم يكن مضطراً لإعلان تجاوزه للغيب، لقد كان في الواقع يقرر باحترام أنه في حاجة إلى تطور جديد في دلالة النص، ولابأس أن يقف أمام العالم في مشروعه الجديد تحت عنوان عريض وصريح وهو النسخ، وقد مارس النسخ في أكثر من عشرين مرة على الأقل، كان يواجه فيها نصوصاً قرآنية لا تحتمل التأويل ولا الجدل هو المعنى الذي أشرت إليه في الرباعيات التي كتبتها:

أيها الصادق كم من وقفة ... قمت فيها ناسخاً حكم السماء
وشجاعاً كنت في تغييرها ... يا لنا أتباع شؤم جبناء

ـ لقد اضطررت للنقل الحر لما ذكره د. حبش للتأكد على ما ذكرته في مقدمة ردي بأن اعتقاد د. حبش قائم على أن الله سبحانه وتعالى منح رسوله (ﷺ) صلاحية دراسة الواقع الموجود وقت نزول القرآن بعد تفاعل النص مع الواقع، ثم تقديم تقرير لله سبحانه وتعالى، بأن بعض ما أوحاه للرسول (ﷺ) لا يحقق مصالح المجتمع، فالله سبحانه وتعالى مخير، إما بنسخ التناقض الموجود فيما أنزل من قرآن، أو أن الرسول (ﷺ) سيتدخل شخصياً لينسخ حكم السماء باعتباره أقرب للمجتمع من الله وقادر أكثر منه على تلبية رغباته، مع كل الاحترام والتقدير لله سبحانه وتعالى.

ـ يؤكد على ذكرنا أعلاه، إفصاح د. حبش للمرة الأولى بأنه لا يعتقد أن السنة النبوية هي من الوحي، بل هي من حكمة الرسول (ﷺ) الشخصية في خياره الحكيم لإنجاز مشروعه النهضوي، كونه لا يتردد كما يقول د. حبش في تجاوز النص الديني ـ القرآن ـ إذا تأكد أن المصلحة بخلافه، فرسول الدكتور حبش يستطيع تجاوز حكم السماء، وهو هنا النص القرآني، ونسخ الوحي في أي وقت يجد أن المصلحة على خلاف هذا الوحي.

ـ أي إله هذا الذي يؤمن به الدكتور حبش، إنه إله خلق الإنسان ووضع فيه غرائز حب البقاء والتقديس والنوع (الجنس) ولكنه لم ينظم له كيفيات إشباع ثابتة، فهو خلق الكون ونظمه وخلق الحياة ونظمها، أما الإنسان فقد أنزل له نظاماً اختيارياً تحت الاختبار والفحص والتجربة، وفوض رسوله (الإنسان) باعتباره **مجدداً ومجتهداً** بأن يستعمل حق (النقض) ضد نصوص الوحي في أي وقت يجد الرسول البشر أن هذا النظام **الذي يقدر ضرورات نظام المجتمع، والله سبحانه وتعالى الخالق يجهل هذه الحاجات**، فأي إله هذا الذي تؤمن به يا د. حبش، إنه إله أعجز من البشر، وهو لا يتمتع بأي صفة من صفات الخالق الكامل عالم الغيب الواجب الوجود الذي يستحق الطاعة، إنها دعوة صريحة لنكران وجود خالق حقيقي كامل منزه عن النقص والعجز عالم بالغيب سميع وبصير وخبير.. واعتباره آلهة صورية لتخيف بها الأطفال والسذج من الناس، إله في السماء وليس في الأرض، إله عنده النار لمن عصى في الآخر، وإن شاء عفا، **إله عاجز أقام على نفسه بشراً يتصف بالنقص يكون وصياً وقيماً على الله وموجهاً له إلى مشروعه النهضوي التجديدي حيث لا يقدر الله على استيعابه والإحاطة به مسبقاً.**

ـ واقع الأمر أن د. حبش أعطى صلاحية الإله الحقيقية للبشر محمد (ﷺ) فهو الإله الحقيقي الذي يتمتع بصلاحية القرار النهائي الذي فيه مصلحة العباد، والأمر الخطير السؤال هو.. ؟ وهو ما قيمة الله سبحانه وتعالى إذا كان الرسول (ﷺ) هو الذي يحكم نهائياً على صلاحية التشريع للعباد وهو الذي يختار بين التطبيق أو النسخ، وليت الدكتور حبش حصر هذه الصلاحيات بالرسول (البشر) (ﷺ)، بل نقلها إلى من أسماهم الفقهاء والمفكرين حتى يقوموا بتجديد هذا الإسلام البشري من خلال حاجات المجتمع المتجددة حتى يرث الله الأرض ومن عليها، وضرب على ذلك أمثلة بما ورد في كتب التاريخ مما زاوله بعض حكام المسلمين من الفسوق والفجور والعصيان تحت مسمى الليبرالية، وكأن الواقع هو أساس التفكير وليس نص الوحي حيث خلط عن عمد، بين نص الوحي الذي يستخدمه التشريع، وبين الاجتهاد الموصل إلى فحوى الخطاب، وبين التلفيق والتدليس في الفقه، وبين معنى الواقع الليبرالي عند الغربيين.

حتى نوضح رأي د. حبش بتجرد وموضوعية، لابد لنا من توضيح ما يلي:

ـ النسخ في اللغة هو الإزالة والتغيير، وهو من باب (قطع) ولذلك قالت العرب (نسخت) الشمس الظل و(انتسخته) أي أزالته، ونسخت الريح آثار الديار أي غيرتها.

والنسخ في الشريعة يكون بأن يحل حكم لاحق مكان حكم سابق أو يعدله، **فهو إذن إبطال الحكم المستفاد من نص وحي سابق بنص وحي لاحق** فهو خطاب الشارع المانع من استمرار ما ثبت من حكم خطاب شرعي سابق، والنسخ يقع في القرآن والسنة، والنسخ هو للحكم المستفاد من الوحي سواء أكان قرآناً أم سنةً، ولم يثبت نسخ تلاوة أي آية في القرآن من اللوح المحفوظ بالدليل القطعي الثبوت، وما ورد خلاف ذلك من روايات آحاد لا يعتد بها، لأنه لم يثبت أن هذه الآية المزعومة أنها من القرآن بالأساس، لأن روايتها آحاد، فهي ليست نصاً قرآنياً قطعاً.

ويجوز نسخ القرآن بالقرآن لتساويهما في وجوب العلم والعمل به، ولأن كلاً من الناسخ والمنسوخ جاء به الوحي لفظاً ومعنى، فجاز نسخ القرآن بالقرآن، **ولا يجوز** نسخ القرآن بالسنة، وهو غير واقع الحدوث، وهو من المحال العقلي والشرعي، لأن القطعي الثبوت لا ينسخه إلا القطعي الثبوت، بينما يجوز نسخ السنة بالقرآن لتساويهما في وجوب العمل به، ولأن السنة جاء بها الوحي معنى (قول ـ فعل ـ تقرير) وليس نصاً.

كما يجوز نسخ السنة بالسنة، حيث يجوز نسخ خبر الآحاد بخبر الآحاد وبالمتواتر، أما المتواتر لا ينسخه إلا متواتر، هذا ما أجمع عليه علماء المسلمين الثقات المجتهدون اجتهاداً مطلقاً وبالأدلة القطعية الثبوت عن الوحي من خلال علم أصول الفقه في ما يسمى باب الناسخ والمنسوخ، أي أن الوحي لا ينسخه إلا وحي مثله سواء كتاب الله أم سنة رسوله، والرسول عليه الصلاة والسلام لا يجوز في حقه أن يكون مجتهداً في أمور التشريع، أي فيما يبلغه الله سبحانه وتعالى، والمجتهد يخطئ ويصيب، ولذلك جاز اجتهاد الرسول (ﷺ) في أمور الدنيا فقط وهو ما كان من باب الرأي والحرب والمكيدة، وهذا الباب معروف عند الفقهاء جيداً يا سعادة الدكتور.

ـ يا د. محمد، إنني لم أورد أي دليل من القرآن أو السنة في موضوع الناسخ والمنسوخ في الشريعة، **وهو الموضوع الذي اتخذته متكأً لفكرك للتدليل على ليبرالية الإسلام**، لأن الخلاف معك ليس على الآيات التي وردت في الناسخ والمنسوخ

والإنساء وتخصيص العام وتقييد المطلق وتفسير المجمل والمشكل والتعليل والتسبيب، والمصلحة والمفسدة شرعية أم عقلية والمؤول والظاهر، والحقيقة والمجاز في اللغة والشرع، فكلها المفروض أنك تعرفها كونك حافظاً لكتاب الله سبحانه وتعالى وتدرك أدوات الفقه المعرفية، فالخلاف معك يكمن في اعتقادك أن الوحي نزل على محمد **لإنجاز رغبات الناس ومصالحهم الحقيقة، وأن الرسول محمد (ﷺ) يملك صلاحية نسخ حكم السماء من آيات القرآن عندما لا تلبي مصالح الناس وحاجاتهم باعتباره (المجدد الرهيب)** الذي لم يوحِ إليه إلا القرآن **فهو الوصي على الله والوكيل عنه في الدنيا ليصلح له هناته وصفاته عندما يسيء التقدير**، ويحول ذلك دون تقدم المجتمع وازدهاره، **بل هو الشريك الموصي المسؤول في شركة توصية بسيطة بينه وبين من أسميته الله سبحانه وتعالى.**

يا د. محمد خلطت بين الماركسية والليبرالية لتنتج فكراً واقعياً يناسب أوضاع الناس وطريقة عيشهم المتطورة والمتجددة، لأن الليبرالية تمنح البشر حرية الاختيار في الاعتقاد وتطبيق النظام الذي يحقق لهم إشباع رغباتهم بما يناسب العصر الذي يعيشونه، والماركسية جعلت الواقع مصدر التفكير وهو الذي يحدد الحالة العقلية للمجتمع، وجعلت مهمة من أسميته رسولاً تلقي الوحي عن الله، وهو ـ القرآن ـ حصراً، ثم رفع تقارير لمصدر الوحي بملاءمة أو عدم ملاءمة هذا الوحي للمجتمع، وفيما إذا كانت تلبي أو لا تلبي طريقة عيشهم وإشباع غرائزهم وحاجاتهم، فلماذا الإيمان بهذا الإله العاجز الذي يحتاج إلى معونة من البشر (محمد) أو غيره من المفكرين والمصلحين في الوصاية والنقض والتوجيه والإشراف حتى يستمر هذا التشريع صالحاً لكل زمان ومكان، **فما قيمة هذا الوحي إذا كان الواقع هو الذي يحرض من أسميته رسولاً ويفرض عليه تغيير التشريع وتبديله**، فكان من باب أولى أن تعلن بصراحة أن الواقع هو مصدر التشريع سواء كان بفهم الليبراليين أم بفهم الماركسيين، وأن الله هو بعد (ميتافيزيقي) يساعد على إلقاء الهيبة والوقار والخوف على تشريعات البشر بنسبتها إلى الله، والرسول أو المصلح أو العبقري أو المفكر كل منهم قادر على تنظيم العلاقات البشرية والإنسانية، لكن الرسول يزعم أن هناك إلهاً يوجهه ويشاركه والآخرون لا يريدون أي غطاء

لتشريعهم لأن الإله المزعوم وشريكه الرسول، ليس أقدر منهم على تنظيم المجتمعات وحاجاتها في كل زمان ومكان.

وبالله المستعان

4/ 10/ 2010 منير الشواف

3 ـ رد د. محمد حبش على خطابي المفتوح بتاريخ 2010/10/4:

أخي الفاضل الدكتور منير الشواف.

أود أن أشكر لك أيها العزيز اهتمامك وعنايتك بمقالي المذكور.

مع أني في الباكستان الآن في سفر لمؤتمر إسلامي ولكن أجد من الضرورة أن أنبه إلى أمرين اثنين:

إن ما تقرؤه في المقالة ليس شيئاً كنا نستحي منه وأبديناه بل هو موقفنا الفكري من البداية، وهو باختصار أن الشريعة في خدمة الناس وأن الخلق عيال الله وأن الله خلقهم ليرحمهم ويحسن إليهم ويرعاهم.

وعلى كل حال فالموضوع يتصل بالنوايا والأفضل لنا ولكم ترك النوايا لله تعالى فهو الظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم، وأنا شخصياً من أشد المتحمسين لموضوع النسخ في الشريعة وأعتقد أنه من محاسن الإسلام ومزايا الشريعة.

وأعلم أن عدداً كبيراً من العلماء في زماننا (ولست أدري إن كنت منهم) يتجهون لرفض القول بالنسخ على أساس أنه يتضمن اضطراباً في القرآن، ولكنني لا أرى مبرراً لإنكار النسخ وأعتقد جازماً أنه من محاسن الشريعة الغراء، والنسخ تغير في حال المخلوقين وليس تغيراً في حال الخالق، وهي أمور يبديها ولا يبتديها، أمور يظهرها وليس أموراً تظهر له، وهي أمور يكشفها وليست أموراً تنكشف له وليس في ذلك كله شيء جديد.

أما قيام النبي (ﷺ) بتغيير بعض الأوامر القرآنية فهو الأمر الذي نختاره موافقين فيه للحنفية والمالكية قولهم بجواز نسخ القرآن بالسنة.

ونعتقد أن نسخ القرآن بالسنة واقع وحضاري وحقيقي وقد جرى بالفعل في آية الوصية وفي ترك قتال المنافقين وفي ترك قتل المشركين حيث ثقفهم، وفي نحو مائتي مثال آخر جمعتها تأييداً للحنفية.

فما هو الجديد في ذلك كله؟.

إنه بالطبع الصيغة الإنشائية لا أكثر وهي ضرورية تماماً لتوصيل الفكرة لمن يهمنا أن تصل الفكرة إليهم من الراغبين بالتعرف على ما في الإسلام العظيم من حرية وتسامح وتجدد.

شكراً لك أيها العزيز، وربما يكتب لنا لقاء مطول بعد عودتي إلى الشام خاصة أنك جار عزيز.

وبالله التوفيق.

2010/10/4.

4 ـ رد على رد د. حبش المؤرخ في 2010/10/4:

الأخ د. محمد حبش

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أشكركم على اهتمامكم، إلا أن جوابكم ليس له علاقة بمنطوق وفحوى خطابي لكم ولو تكرمتم بإعادة قراءة خطابي لوجدتم بشكل واضح ما يلي:

إني أقر بالنسخ وبعلم الناسخ والمنسوخ كما ورد عند علماء المسلمين الثقات، وكما هو منطوق خطابي والخلاف معكم يكمن في حيثيات النسخ وأصوله، وهل البشر بما فيهم محمد (ﷺ) ينسخ الوحي، وهل الواقع والضرورات والاحتياجات ناسخة للوحي، وهل محمد شريك لله سبحانه وتعالى في التشريع، وهل أوحى للرسول (ﷺ) غير القرآن، وهل ما اصطلح عليه بالسنة النبوية هي من الوحي، وكيف يتجاوز محمد (ﷺ) النص الديني إذا كانت المصلحة خلافه، وما معنى أن محمداً (ﷺ) يقدم نفسه في غاية الخضوع للوحي ولكن ذلك لم يحل بينه وبين خياره الحكيم في كل ما يحتاجه مشروعه النهضوي الذي كان يسعى إلى بنائه بكفاءة واقتدار، وكيف يتجاوز الرسول (ﷺ) النص الديني ونص السماء والغيب، إذا لم يتجاوب الله سبحانه وتعالى مع نصائحه وإرشاداته ومطالبه.

على كل أنتم الآن في رحلة، وآسف إن كنت نغّصت عليكم تفكيركم، ولكن آمل أن نسمع من بعضنا بعد عودتكم سالمين إن شاء الله، لعل ذلك يساعد على تصحيح قراءة أحدنا لموضوع النسخ والناسخ والمنسوخ، وجل الذي لا يخطئ، والله من وراء القصد.

2010/10/5

منير الشواف

5 ـ رد د. حبش على ما ورد في ردي المؤرخ في 2010/10/5:

الأخ العزيز الدكتور منير الشواف:

أولاً اسمح لي يا أخي أن أشكرك لاهتمامك بمقالي والرد عليه، ولا أنكر أني استفدت من بعض الملاحظات التي أبديتها على الرغم من القسوة البادية التي فيها، ولكن لا بأس أن يكتشف المرء بوارق الحقيقة ولو من خلال الخصام الفكري الذي ينبغي أن لا يفسد الود.

أخي الكريم:

بدأت بقولك: إنني أفصحت عما كنت أكتمه، وفي الواقع فقد خانتكم العبارة ولا أظن أن في هذه المقالة جديداً مما لم أكتبه من قبل وبإمكانكم أن تراجعوا مقالي المنشور في مجلة الراصد الثقافي التي يرأس تحريرها الدكتور نجاح كاظم، وهي مجلة متخصصة في رصد ما كتب عن الاجتهاد والتجديد، وقد نشره بالكامل قبل خمس سنوات موقع فضاء عام 2005 نقلاً عن المجلة المذكورة، وبالإمكان مطالعته على الرابط:

www.vb.fadhaa.com/showthread.

على كل حال فعمر الفكرة لا يحدد صوابها ولكنها على كل حال موقفي منذ أكثر من عشر سنوات.

أشعر بالحيرة من الإشارة إلى أبي جهل وأبي لهب في أنهم لم يؤمنوا بالتوحيد ولم أفهم معنى إيرادهم هنا، على كل حال نحن أيضاً نعتقد أنهم لم يؤمنوا بالتوحيد الذي جاء به رسول الله.

أشاطركم الرأي بأن الأنبياء جاؤوا لتغيير الواقع الفاسد ولكن ذلك لم يتم من وجهة نظري بعصا سحرية أو بتلاوة نصوص سماوية على الناس في الأرض بل تم تحقيق ذلك (على الأقل في حالة الدعوة المحمدية) بكفاح بشري طويل فيه نجاحات وإخفاقات، ونصر وهزيمة، وفي النهاية انتصر المشروع الإصلاحي، ولكن ذلك لم يكن بدون كفاح بشري على الإطلاق، ولا يقدح أبداً في كرامة الأنبياء أن يقال إنهم ناضلوا كبشر في وجه الظلم والعتو والبغي والاستبداد.

إن موقف النبي الكريم (ﷺ) في تغيير بعض نصوص الشريعة هو الموقف الذي اصطلحنا على تسميته في التاريخ الإسلامي بنسخ القرآن وهو القول الذي أخذ به الحنفية والمالكية وبعض الحنابلة خلافاً للشافعية، وأنا أؤيدهم في ذلك تماماً والدليل هو الوقوع الفعلي، ولابأس هنا أن ننقل هذا النص للإمام الرازي والجصاص في موضوع نسخ السنة للقرآن وهو موقف ينقله عن الإمام القاضي ابن العربي فيكون بذلك بمثابة نقل عن إمام حنفي وإمام مالكي وكلاهما من أشهر المفسرين والعلماء بالقرآن الكريم.

قال أبو بكر: زعم بعض المتأخرين من غير أهل الفقه إنه لا نسخ في شريعة نبينا محمد (ﷺ) ـ وأن جميع ما ذكر فيها من النسخ فإنما المراد به نسخ شرائع الأنبياء المتقدمين كالسبت والصلاة إلى المشرق والمغرب قال لأن نبينا (ﷺ) ـ آخر الأنبياء وشريعته ثابتة باقية إلى أن تقوم الساعة، وقد كان هذا الرجل ذا حظ من البلاغة وكثير من علم اللغة غير محظوظ من علم الفقه وأصوله، وكان سليم الاعتقاد غير مظنون به غير ظاهر أمره، ولكنه بعد من التوفيق بإظهار هذه المقالة إذ لم يسبقه إليها أحد، بل قد عقلت الأمة سلفها وخلفها من دين الله وشريعته نسخ كثير من شرائعه ونقل ذلك إلينا نقلاً لا يرتابون به ولا يجيزون فيه التأويل، كما عقلت أن في القرآن عاماً وخاصاً ومحكماً ومتشابهاً فكان دافع وجود الرجل في الآي المنسوخة والناسخة وفي أحكامها أمور خرج بها عن أقاويل الأمة مع تعسف المعاني واستكراهها، وما أدري ما الذي ألجأه إلى ذلك وأكثر ظني فيه أنه إنما أتى به من قلة علمه بنقل الناقلين لذلك، واستعماله رأيه فيه من غير معرفة منه بما قد قال السلف.

ثم نقل الجصاص عن ابن العربي أيضاً:

قال أبو بكر وقد احتج بعض الناس في امتناع جواز نسخ القرآن بالسنة، لأن السنة على أي حال كانت لا تكون خيراً من القرآن، وهذا إغفال من قائله من وجوه، أحدها أنه غير جائز أن يكون المراد بخير منها في التلاوة والنظم لاستواء الناسخ والمنسوخ في إعجاز النظم والآخر اتفاق السلف على أنه لم يرد النظم لأن قولهم فيه على أحد المعنيين، إما التخفيف أو المصلحة وذلك قد يكون بالسنة كما يكون بالقرآن ولم يقل أحد منهم أنه أراد التلاوة، فدلالة هذه الآية على جواز نسخ القرآن بالسنة أظهر من دلالتها على امتناع جوازه بها، وأيضاً فإن حقيقة ذلك إنما تقتضي نسخ التلاوة وليس الحكم في الآية لأنه

ذكر، قال تعالى ما ننسخ من آية، والآية إنما هي اسم للتلاوة وليس في نسخ التلاوة ما يوجد نسخ الحكم، وإذا كان كذلك جاز أن يكون معناه ما ننسخ من تلاوة آية أو ننسها نأت بخير منها لكم من محكم من طريق السنة أو غيرها، وقد استقصينا القول في هذه المسألة في أصول الفقه بما فيه كفاية فمن أرادها فليطلبها هناك إن شاء الله تعالى.

إنني لا أجهل بالطبع القيود التي أطلقها المتأخرون على القول بنسخ السنة للقرآن ولكنني في الواقع أرى أن ما ذهب إليه السلف الأول مما نقلناه في هذه المسألة كان موقفاً حضارياً يظهر بوضوح الدور الحقيقي للرسول وللسنة المطهرة تحديداً وأنها كانت في الواقع شريكاً حقيقياً في قيام الإسلام وليس محض أداة تبليغ صماء.

إنني أعترض اعتراضاً شديداً على عبارتكم.. رسول الدكتور حبش، وإله الدكتور حبش، فهذه التعابير الصحفية غير الموفقة تجعلنا مباشرة في دائرة من ألقي عليهم سيف التكفير ولا ندري ماذا ننتظر بعده!! ولا حول ولا قوة إلا بالله!!.

وتقولون إن موقفي من نسخ القرآن بالسنة هو من حكمة الرسول (ﷺ) الشخصية في خياره الحكيم لإنجاز مشروعه النهضوية، كونه لا يتردد كما يقول د. حبش في تجاوز النص الديني ـ القرآن ـ إذا تأكد أن المصلحة بخلافه.

ولست أدري أيها العزيز ما الذي أثارك في ذلك فنحن نؤمن بالطبع أن كثيراً من تصرفات الرسول ليست من باب التشريع الذي نؤمر باتباعه وإنما هو من باب أنتم أعلم بأمور دنياكم، وليس في ذلك أي كفر ولا مروق، فقد سبقنا إلى ذلك أعلام الهدى والفقه، وعددوا من السنة التي لا نؤمر باتباعها أربعة: ما كان قبل البعثة، وما جاء على الجبلة، وما ثبت نسخه وما ثبت أنه من خصوصياته (ﷺ)، وما قضى به بوصفه الإمامة لا بوصف النبوة، وما قال عنه صراحة: إنكم تختصمون إلي وإنما أنا بشر ولعل بعضكم يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له بنحو ما أسمع فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فإنما هي جمرة من النار فليأخذها أو ليدعها.

والتفريق بين الديني والزمني في تصرفات الرسول (ﷺ) هو موضوع قديم كتب فيه مطولاً أئمة كبار على رأسهم ابن حزم والآمدي في الفروق والقرافي والشاطبي.

بل إن الإمام القرافي الصنهاجي المتوفى عام 684 في كتابه الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، قسم تصرفات الرسول إلى أربعة أنواع: تصرفات بوصفه رسولاً، وبوصفه مفتياً، وبوصفه قاضياً، وبوصفه إماماً.

وعلى كل حال فأنا أحيلك لما كتبه الباحث المغربي الكريم الدكتور سعد الدين العثماني في كتابه تصرفات الرسول (ﷺ) بالإمامة: الدلالات المنهجية والتشريعية، ط1، 2003، منشورات الزمن.

ثم يبدأ هجومكم العنيف غير المبرر بقولكم: إنها دعوة صريحة لنكران وجود خالق حقيقي كامل منزه عن النقص والعجز عالم بالغيب سميع وبصير وخبير.. واعتباره آلهة صورية لتخيف بها الأطفال والسذج من الناس، إله في السماء وليس في الأرض، إله عنده النار لمن عصى في الآخرة وإن شاء عفا، إله عاجز أقام على نفسه بشراً يتصف بالنقص يكون وصياً وقيّماً على الله وموجهاً له إلى مشروعه النهضوي التجديدي، حيث لا يقدر الله على استيعابه والإحاطة به مسبقاً والحقيقة أن هذا الهجوم العنيف مساق بنصه للمالكية والحنفية الذين أقروا نسخ القرآن بالسنة وجوابي عليه هو نفس جوابهم عليه، واعتراضكم بهذه الطريقة أيها العزيز هو اعتراض على سائر القائلين بالنسخ وهم جمهور الأمة فهل ترون أن جمهور الأمة الذين أقروا بالنسخ بأشكاله الأربعة القرآن بالقرآن والسنة بالسنة والقرآن بالسنة والسنة بالقرآن، فهل كان هؤلاء جميعاً يدعون صراحة لإنكار الخلاق؟ سبحانك هذا بهتان عظيم!!!

وجوابي على هذا الاتهام المرعب والمؤلم هو جواب الحنفية والمالكية القائلين بنسخ القرآن بالسنة، ولم يدرْ في خاطري ولا خاطر أي منهم أن الرب أقام بشراً وصياً عليه ليصحح له أفكاره!! بل هو إرادة إلهية حكيمة ليشارك الإنسان في التشريع، وهي إحدى الأهداف الكبرى لرسالة الرسول الأكرم الذي أنهى عهد الغيب وبدأ عصر العقل، وأعلن نهاية النبوات.

وأضيف لك هنا أيها الأخ الكريم أن النسخ بأي من أنواعه الأربعة ليس اعترافاً بخطأ الإله وسوء تقديره، فهذا لم يقل به أحد في ظاهر كلامنا ولا في خفاياه ما يوحي بهذا الظن السوء، فالنسخ في الواقع تغير في حال المخلوقين وليس في حال الخالق، وهو أمور

يبديها وليس أموراً يبتديها، هي أمور يكشفها وليست أموراً تكشف له، هي أمور يظهرها وليست أموراً تظهر له، فأين العجب في ذلك كله!!.

من المنطقي يا دكتور أن يقول كلامك هذا من لا يؤمن بالنسخ كله، وهناك سنجاوبه بطريقة مختلفة، أما أن يقول من يؤمن بالنسخ ثم ينكر علينا هذا المفهوم الواقعي المنسجم مع طبيعة النسخ فهذا أمر غير مفهوم، وهو من باب أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض، وهو أوضح مثال على الانتقائية التي تمارسونها.

فما الجديد في ذلك كله؟؟؟

إنه بالطبع الصيغة الإنشائية لا أكثر، وهي ضرورية تماماً لتوصيل الفكرة لمن يهمنا أن تصل الفكرة إليهم من الراغبين بالتعرف على ما في الإسلام العظيم من حرية وتسامح وتجدد.

أخي الكريم:

إن مراجعتكم لمقالتكم بعين محايد سيكشف لكم وللناس الطريقة التي يتعاطى بها الفكر التقليدي مع المخالفين، حيث تهون إطلاق اتهامات غير مبررة ولا معقولة، فيتهم المسلم أخاه الذي يصلي الصلوات الخمس ويصوم رمضان ويتجه إلى القبلة المشرفة ويقرأ القرآن، ولكن ذلك كله لم يشفع له لدى المخالفة أن يوصف بالكفر وأنه يعبد إلهاً آخر ويتبع نبياً آخر!!.

هل يقول التكفيريون أكثر من هذا؟؟ نعم إنهم يقولون: ثبت بحقه حكم الردة ويجب تنفيذه، وأنتم لم تقولوا ذلك ولكنه ظاهر بكل تأكيد في كل حرف من مقالكم هذا.

أين هي حرية الفكر إذن، وهل يمكن الدعوة إلى دين يلقي بالمخالفين في دائرة سوداء كهذه؟؟ على الرغم من أن خيارهم المخالف لا يتضمن أي موقف سلبي تجاه الرسالة وهو طافح باحترام كفاح النبي الأعظم وشرف رسالته ونبلها!!.

إنني بالفعل قلق غاية القلق من وقوع الأمة في دائرة اتهام أسود كهذا، وأفضل دون أي رتوش نظاماً علمانياً يكفل للناس حقهم في التفكير على نظام ديني يكفل للناس حقهم في التكفير، ولا حول ولا قوة إلا بالله، إنني أعتقد أن الإسلام اليوم في تحدٍ كبير ومباشر، فحين نرفع شعار: (صالح لكل زمان ومكان) فإن هذا الشعار لن يكون له مكان

في الواقع العملي إلا إذا سمحنا للأمة أن تستخدم العقل والمعرفة وخبرة العلمية التي تتجدد مع الزمان، وهو بالضبط ما فعله الرسول الكريم في مشروعه الحضاري العظيم.

وأكرر شكري لاهتمامك بمقالي

ألقاك بخير

2010/10/23

6 ـ ردي على رد د. حبش بتاريخ 2010/10/23:

سعادة الدكتور محمد حبش..

تحية وبعد:

صباح هذا اليوم الأربعاء تاريخ 3/11/2010 وصلني تعليقكم على خطابي التعقيبي المؤرخ في 5/10/2010 والذي يفيد أن لا جديد في تعقيبي.

أقول: إنه يوجد جديد بالنسبة للقارئ لأفكارك وليس جديد عندك ولك، ولكني أريد أن تفصح عن هذا الجديد للقارئ لأفكارك ولكنك غير مدرك لأبعادها العقدية، وهذا الجديد القديم لم يسمعه إنسان منك على منبرك كخطيب، ولا قارئ لكتبك كمفكر بالشكل الواضح والبعيد عن الضبابية والتيه..

وهو، هل أوحي للرسول (ﷺ) غير القرآن، فيما يسميه علماء المسلمين السنة النبوية، وطبعاً أنا لا أقصد ما هو من أمور الدنيا (حديث تأبير النخل)، ولا هو من قبيل (الرأي والحرب والمكيدة) في حديث الحباب بن المنذر (رضي) يوم بدر، ولا هو من المعلوم والتكنولوجيا، ولا هو من قبيل القضاء والأمور جَبلية البشرية، بل أقصد حصراً ما هو من التشريع والرسالة الذي قصده فقهاء المسلمين جميعاً، ومنهم من ذكرت، كالإمام الرازي الجصاص، والإمام القاضي بن العربي وغيرهم من علماء الحنفية ومن ألحقت بهم من المالكية.

حيث هؤلاء وغيرهم ممن تكلموا بالنسخ، جميعهم يؤمنون بأن السنة النبوية بالمفهوم الذي ذكرت وحي من الله سبحانه وتعالى إلى رسوله، والوحي ممكن أن ينسخ حكم وحي، لأن النسخ عندهم جميعاً يعني أن يحل حكم لاحق مكان حكم سابق أو يعدله، فهو إذن إبطال الحكم المستفاد من نص وحي سابق بنص وحي لاحق، وهنا يبرز الجديد القديم في فكركم والذي أرجو أن تفصحوا عنه الآن، فإن كنت تعتقد بأن السنة النبوية وحي فأنت في

دائرة الإمام الرازي الجصاص والقاضي ابن العربي، ومن قال قولهم المرجوح من علماء المسلمين في جواز نسخ القرآن بالسنة، وإن كنت ترى خلاف ذلك وهو أن محمداً البشر وليس النبي والرسول، ينسخ حكم السماء (الوحي) وهو القرآن قولك: (كان لا يتردد في تجاوز النص الديني إذا تأكد أن المصلحة على خلافه)، فهذا رأي فريد لم يقله عالم مجتهد من علماء المسلمين الثقات على المذاهب الخمسة وملحقاتها الأصولية.

وبعد جوابكم الصريح، أجيب إن شاء الله على ما ورد في خطابكم الأساسي، وإلحاقي من نقاط خلافية جزئية أو جوهرية حسب قوة الدليل وصحة الاستدلال، لأن ذلك يقع في دائرة الإسلام على ضوء تحديد وعاء الوحي.

والله الموفق

2010/11/3

منير الشواف

7 ـ رد د. محمد حبش الأخير بتاريخ 2010/11/3:

شكراً لها أيها الفاضل:

بشرى، نعم أنا من الذين يعتقدون أن بعض السنة النبوية وحي من الله وبعضها اجتهاد ويشهد لذلك قول النبي (ﷺ): لا ألفين رجلاً متكئاً على أريكته يقول: بيننا وبينكم كتاب الله، وما وجدنا فيه حلالاً حللناه وما وجدنا فيه حراماً حرمناه، ألا إنني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا وإن ما حرمه رسول الله كمثل ما حرّمه الله تعالى.

وبهذا المعنى فإن السنة عندي تكون ناسخة للقرآن الكريم وهو (ﷺ) لا ينطق عن هوى نرجو الله أن يكرمنا بشفاعته.

أرجو دعاءك

محمد حبش

2010/11/5